The Political Modernization Plan for 2021 and its Role in Reducing the Gender Gap in Jordan, an Analytical Study

Maream M. Alomosh[(1)*]

(1) Researcher, faculty of Pharmacy, The Hashemite University, Zarqa – Jordan.

Received: 16/01/2024
Accepted: 10/03/2024
Published: 20/03/2024

* *Corresponding Author:*
alomoshmaream373@gmailo.com

DOI: https://doi.org/10.59759/law.v3i1.543

Abstract

The study aimed to demonstrate the level of impact of the repercussions of the political modernization plan on reducing the gender gap in Jordan. The study relied on the descriptive approach, and it showed that the women's axis was one of the axes on which the political and economic modernization plan focused most, and this was evident through the constitutional amendments and party election laws, which as a whole aimed to achieve equality between men and women and reduce the gender gap, by giving women broader opportunities to participate in elections and parties, to reach the stage of equality with men in rights and duties. The study recommends amending article (11/A/4) of the Political Parties Law No. (7) of 2022 to increase the percentage of women's representation upon establishment.

Keywords: Political Modernization, Gender Gap, Jordan.

خطة التحديث السياسي لعام ٢٠٢١ ودورها في تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن: دراسة تحليلية

مريم محمد العموش[(١)]

(١) باحثة، كلية الصيدلة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة لبيان مستوى تأثير انعكاسات خطة التحديث السياسي على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتبين من خلال الدراسة أن محور المرأة كان من أكثر المحاور التي ركزت عليها خطة التحديث السياسي والاقتصادي، وبرز ذلك من خلال التعديلات الدستورية وقوانين انتخاب الأحزاب، والتي استهدفت بمجملها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

وتقليص فجوة النوع الاجتماعي، من خلال منح المرأة فرص أوسع للمشاركة في الانتخابات والأحزاب، للوصول الى مرحلة المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، وتوصي الدراسة بتعديل المادة (١١/أ/٤) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ برفع نسبة تمثيل النساء عند التأسيس.

الكلمات الدالة: التحديث السياسي، فجوة النوع الاجتماعي، الأردن.

المقدمة.

أولت المملكة الأردنية الهاشمية أهمية كبيرة بالمرأة ودورها في مجالات الدولة كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد سعت الدولة الأردنية إلى تعزيز هذا الدور ومكانتها في مسيرة التنمية الشاملة، من خلال إنشاء لجان، ومنها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٢، وتجمع لجان المرأة عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى تعزيز إدماج المرأة في الكثير من المؤسسات من خلال سياسةٍ لإدماج منظورٍ يراعي النوع الاجتماعي في البرامج والخطط الهادفة للنهوض بالمرأة الأردنية، فمن أبرز الأسس السياسية التي تقوم عليها الدولة الأردنية لتفعيل دور المرأة الأردنية هي وثيقة "الأجندة الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١٥)، التي أكدت على أهمية تمكين المرأة من ممارسة مواطنتها الكاملة، ودورها في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وإزالة كافة أشكال التمييز في التشريعات الأردنية، وكذلك ضرورة رفع نسبة مشاركتها في مواقع صنع القرار الحكومية، وتمثيلها في المجالس الانتخابية، وهذا ما أكد عليه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين من خلال الورقة النقاشية الأولى، بالمساواة بين الجنسين، وهذا التأكيد الملكي ما هو إلا ترجمة واضحة وصريحة على أن الجميع شركاء في هذا الوطن.

وترجمت الجهود الأردنية للمساواة بين الجنسين في المجتمع الأردني، بإقامة ترتيبات مؤسسية وقانونية في المؤسسات العامة لتحقيق المساواة، بالإضافة للتنسيقات بين الأردن والأمم المتحدة المتعلقة بشؤون المرأة وحقوقها لمتابعة إدماج النوع الاجتماعي، وكذلك انضمام الأردن لاتفاقيات دولية وإقليمية تهدف إلى إزالة التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الواقع السياسي للمرأة الأردنية لا يزال يوصف بالمحدودية والضعف، مقارنة بواقعها التعليمي والصحي والثقافي والاجتماعي، فلم يحقق تمثيلها في الحكومة والبرلمان، والنقابات والأحزاب السياسية والإعلام وغيرها من الهيئات، المستوى المطلوب الذي يعبر عن واقع المرأة في المجتمع الأردني، الأمر الذي لا ينسجم مع مبادئ الدستور الأردني، وخاصّة ما نصت عليه المادة السادسة منه على

"المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز". وقد يعزى هذا الضعف والمحدودية إلى تجذر القيم الاجتماعية التي تقلل من شأن المرأة في المجتمع الأردني، هذا إلى جانب عدد من المعيقات الشخصية المتعلقة بالمرأة نفسها، والمعيقات الثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية، والوظيفية والقانونية.

وبناءً على ذلك، يمكن تحسين أوضاع المرأة الأردنية وتقليص الفجوة بين الجنسين من خلال دمج مفهوم النوع الاجتماعي في كافة سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية، حيث ترتكز هذه العملية في أخذ المساواة الجندرية بعين الاعتبار في جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات لتحقيق المساواة وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع الأردني، من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في موضوع التحديث السياسي وانعكاسه على فجوة النوع الاجتماعي في الأردن.

مشكلة الدراسة:

إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحقوق السياسية وقضية غياب الوعي بهذه الحقوق القانونية، لأن إقرار الحق في مواد القانون يرتبط بالممارسة، فالعبرة بالتنفيذ، وهذا يتوقف على عمق الوعي بهذا الحق ووجوده، بالإضافة إلى قضية الجهل بالحقوق القانونية في أوساط النساء ومدى مساهمتهن في بناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً؛ حيث لا تعطى المرأة صوتها للمرشحات السيدات، لهذا يجب تعميق الوعي القانوني للنساء بصورة أكثر إيجابية من أجل ترسيخ حقوقها القانونية والسياسية.

وانسجاماً مع التوجهات الملكية السامية وانطلاقاً من رؤية الملك عبد الله الثاني بن الحسين وإصراره على الاهتمام بالمرأة وتمكينها، لما لها من دور فاعل في التنمية المستدامة، وتعزيز دورها في مسيرة البناء، وحماية حقوقها وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها، وذلك كون حقوق المرأة نهج قائم على حقوق الإنسان، وفي إطار تصديق الأردن على العديد من الإعلانات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة، ومنها: (الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، وإن الدستور الأردني قد كفل المساواة بين الأردنيين، بالرغم من ذلك تشير قاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أنها لا يزال الرجال يهيمنون على سوق العمل، حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية (١٨.٤%) مقابل (٦٩.٨%) للرجال، ونسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب

في الإدارة العليا والمتوسطة أقل من الرجال، حيث بلغ التمثيل لتلك الفئة (٣١.١%) فقط، وأن الرجال يهيمنون على الساحة السياسية، حيث تشغل النساء نسبة (١٨.٣%) من عدد المقاعد البرلمانية، في حين يبلغ متوسط النسبة عالمياً (٢٥.٦%)، وبرغم أنه قد تم إجراء بعض التعديلات التشريعية واستحداث بعضها لتعزيز حقوق المرأة خلال السنوات السابقة، كمحاولة للسعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن المرأة لم تصل إلى مرحلة المساواة في الحقوق والواجبات، ولا تزال مؤشرات الفجوة الجندرية مرتفعة في الأردن، وعليه جاءت الدراسة لتبحث في مدى مساهمة خطة التحديث السياسي لعام ٢٠٢١ في تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل توجد فجوة النوع الاجتماعي في الأردن؟
- ما أبعاد خطة التحديث السياسي الأردنية لعام ٢٠٢١؟
- هل يمكن أن تسهم خطة التحديث السياسي في تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مستوى فجوة النوع الاجتماعي في الأردن.
- بيان أبعاد خطة التحديث السياسي في الأردن.
- بيان مستوى تأثير انعكاسات خطة التحديث السياسي على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين عملية وعلمية وتم بيانها من خلال ما يلي:

- **الأهمية العملية:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع النوع الاجتماعي، حيث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى التي تربط بين خطة التحديث السياسي وانعكاسها على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن، مما يساعد في تحقيق المساواة والعدالة الفعلية بين الجنسين والعمل على وضع برامج

وخطط تسهم في الوصول إلى تخفيض الفجوة، وضمان تكافؤ عادل للفرص والقضاء على التمييز ضد المرأة، تحقيقاً لالتزام الأردن بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ويؤمل من نتائج هذه الدراسة المساهمة في رسم سياسات تضمن تكافؤ الفرص بين كلا الجنسين في الأردن.

- **الأهمية العلمية:** تمثل الأهمية العلمية بأنها من الدراسات العلمية الحديثة التي تبحث في التحديث السياسي وانعكاسه على فجوة النوع الاجتماعي في الأردن، وتعتبر إضافة نوعية للدراسات المحلية التي تساعد الباحثين في الرجوع إليها في دراساتهم، نظراً لوجود حاجة إلى تجسير فجوة النوع الاجتماعي في جميع المجالات وتحقيق استمرارية آليات تخطيط النوع الاجتماعي، وهو الأمر الذي يتحقق من خلال دمج هذا المنظور في التخطيط الوطني لضمان تحقيق تقدم منظم ومستدام لكلا الجنسين.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها والاجابة عن تساؤلاتها على المنهج الوصفي بهدف وصف وشرح موضوع الدراسة وعرضها بطريقة نقدية، كما استخدم الأسلوب التحليلي لتحليل النصوص التشريعية الداخلية ذات الصلة، ومن ثم استخلاص الأحكام والنتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم استخدام المنهج في عرض وتحليل لعملية التحديث السياسي وفجوة النوع الاجتماعي في الأردن.

مصطلحات الدراسة:

١) **النوع الاجتماعي:** يعرف بأنه: "جملة الأدوار والمسؤوليات المحددة من جانب المجتمع المتوقعة منه لكل من الذكور والإناث، التي تتحدد بالاستناد إلى ثقافة المجتمع وأسلوب تنظيمه ومعتقداته الدينية واحتياجاته الاقتصادية، وليس إلى الفروق البيولوجية، وتكتسب عن طريق التفاعل الاجتماعي وتتسم بالقابلية للتغير بمرور الوقت والاختلاف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى" (صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، ٢٠٠١).

٢) **إدماج النوع الاجتماعي:** عرّفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدماج النوع الاجتماعي بأنه: "عملية تقييم الآثار المترتبة على النساء والرجال من أي إجراء مخطط، بما في ذلك التشريعات أو

السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وتطبيق إستراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات المرأة والرجل بُعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يسعى الرجال والنساء على قدم المساواة لتحقيق الهدف النهائي، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين" (UN Women, 2018)، لذلك، يهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى تعزيز شرعية قيم المساواة بين الجنسين من خلال معالجة الفوارق والفجوات المعروفة بين الجنسين في مجالات مثل تقسيم العمل بين الرجل والمرأة؛ الوصول إلى الموارد والتحكم فيها؛ الوصول إلى الخدمات والمعلومات والفرص؛ وتوزيع السلطة واتخاذ القرار.

٣) **الفجوة:** تعرف بأنها: "الاعتقاد السائد بأن للمرأة مكانة متدنية اجتماعياً واقتصادياً، إضافة إلى التقسيم النوعي التقليدي لأدوار العمل والذي يعتبر جزءً من العام وانعكاساته" (اليونيفيم، ٢٠٠٥).

٤) **الفجوة الجندرية:** تعرف بأنها: "النسبة المئوية للذكور مطروح منها النسبة المئوية للإناث في أي موقع وفي أي مؤسسة لمعرفة نسبة تمثيل الإناث إلى الذكور" (حوسو، ٢٠٠٩: ٢٢٨)، ويعرف إجرائياً على أنها مستوى هيمنة الذكور على الإناث في مختلف الجوانب وخاصّة السياسية في الأردن.

٥) **التحديث السياسي:** يعرف بأنه: "عملية تطوير الاقتصادي، وتغير في العلاقات الاجتماعية وانهيار علاقات القرابة الأولية، والتمدين ومستويات التعليم المرتفعة، والتحولات المعيارية نحو قيم ومنها (الإنجاز) والجدارة والاستحقاق والعقلانية، والعلمنة وتطوير مؤسسات سياسية ديمقراطية، والتي ينظر إليها جميعها بوصفها كلاً مترابطاً، فالتطوير الاقتصادي سيكون دعامة لتعليم أفضل، وهو ما من شأنه تغيير القيم، الذي سيعزز بدوره السياسة، وهو ما يتم عبر دائرة متصلة" (هنتغون، ٢٠١٦، ص ١٠-١١)، ويعرف إجرائياً على أنها الخطة الوطنية الأردنية التي تم طرحها لتحديث منظومة السياسات في الأردن.

الدراسات العربية:

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها وتصنيفها إلى دراسات عربية وأجنبية ما يلي:

أولاً: الدراسات العربيّة:

- دراسة درادكة (٢٠٢٣)، بعنوان: **أثر تقارير منظمة Human Rights Watch على حقوق المرأة في الأردن "دارسة فقهية قانونية مقارنة"**، جاءت الدراسة من أجل المقارنة بين الفقه والقانون، لإظهار الصلة بينهما، لتعم الفائدة والربط بين الأحوال الشخصية والمنظمات الدولية في ضوء مقاصد

التشريع الإسلامي، وتوضيح أثر تقارير منظمة Human Rights watch على حقوق المرأة في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، وخلصت الدراسة إلى أن الأسرة في الإسلام عماد المجتمع، وأن الدين يقيم الأسرة على مبادئ راسخة تضمن لها القيام برسالتها على أحسن وجه.

– دراسة ردايدة (٢٠٢٣)، بعنوان: "**اتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة ٢٠٢٤ على أساس حزبي**"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٢٤ على أساس حزبي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تطبيقه على عينة مكونة من (٣٠٩) سيدة ممن يحق لهن الانتساب للأحزاب والانتخاب والترشح، وقد أظهرت النتائج أن مستوى اتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة في الانتخابات النيابية على أساس حزبي كان متوسطاً.

– دراسة العمار (٢٠٢٢)، بعنوان: **حقوق المرأة السياسية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية،** هدفت الدراسة إلى إظهار الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الأردنية والتشريعات الدولية وإبراز تطورها عبر الزمان، وتوصلت الدراسة إلى إن حقوق المرأة هي من الحقوق الفطرية تولد معها، وتسري في كل الأماكن والأزمنة، مدعمة بالقانون الدولي والقانون الوطني لكل دولة، وأوصت الدراسة ببث برامج التوعية والتعليم والتثقيف السياسي للمواطن الأردني حول ثقافة حقوق الإنسان والحقوق السياسية والثقافة الديمقراطية.

– دراسة النحلاوي (٢٠٢١)، بعنوان: **واقع إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين،** هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع إدماج النوع الاجتماعي على مستوى التمثيل والموارد في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والنوعي، وذلك من خلال تطبيق استبانة على عينة شاملة لمجتمع الدراسة بواقع (٣٢٢) موظفاً وموظفة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة جندرية لصالح الموظفين في مجال الالتحاق بالدورات التدريبية، ووجود تكافؤ في الفرص بين الذكور والإناث في تمثيل اللجان، وفي المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والأقليمية والدولية، ووجود تصورات إيجابية لدى الموظفين الذكور والإناث نحو مشاركة المرأة في التنمية ودورها في تمكينها الاقتصادي نحو نفسها وأسرتها والمجتمع، وحق المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بها.

– دراسة الشريدة (٢٠٢١) بعنوان: "**درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية في صنع القرار**

التربوي في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر القادة التربويين في مركز الوزارة"، هدفت الدراسة للتعرف إلى درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية في صنع القرار التربوي في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر القادة التربويين في مركز الوزارة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٤) قائداً ومديراً تربوياً في الوزارة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية في صنع القرار التربوي في وزارة التربية والتعليم كانت بدرجة متوسطة، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دالة في درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح درجة الدكتوراه.

– دراسة الشلبي (٢٠٢٠)، بعنوان: "**واقع النوع الاجتماعي في بلديات السلط**"، هدفت الدراسة التعرّف إلى واقع النوع الاجتماعي على مستوى التمثيل والموارد، والتعرّف إلى الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل البلدي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين القائمين في بلديات السلط، وأظهرت النتائج وجود فجوة جندرية لصالح الإداريين والعاملين على مستوى التمثيل في الوظائف المصنّفة، كما تبيّن وجود فجوة جندرية لصالح العاملات على مستوى التمثيل للفئتين الأولى والثانية، ولصالح الذكور في الفئة الثالثة، وأظهرت اختلاف في اتجاهات العاملين حيث كان سكان المدن أكثر إيجابية نحو مشاركة المرأة في التنمية ثم البادية ثم القرى.

– دراسة المجالي والخاروف (٢٠١٩)، بعنوان: **إنجازات المرأة القيادية الأردنية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة**، هدفت للتعرف إلى الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمرأة القيادية الأردنية في المواقع السياسية والعسكرية، وقد تمَّ استخدام المنهج التحليلي بمضمونه النوعي من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع عينة الدراسة، وأشارت النتائج إلى أن للمرأة الأردنية نصيباً في مقاعد قيادية داخل المجالات السياسية والعسكرية، وأظهرت غالبية القيادات وعيهن بحقهن في المواطنة التي تحقق لها المساواة بغض النظر عن الجنس، وكان تعدد مجالات عمل المرأة دليلاً على قدرتها في تقديم دور فعال في جميع المواقع المختلفة لامتلاكهن صفات قيادية ومهارات تمكنهن من تحقيق هذه الإنجازات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

– دراسة Al–Serhan (2021) بعنوان: "**النوع الاجتماعي، القيادة والتمكين: (حالة المرأة الأردنية)**"، هدفت الدراسة للبحث في الأبعاد المختلفة للمرأة والقيادة في الأردن، وتمت مقابلة

قياديات أردنيات من مختلف أنحاء المملكة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من أن جميع النساء اللاتي تمت مقابلتهن يشغلن مناصب قيادية داخل مؤسساتهن أو مجتمعاتهن المحلية، إلا أن غالبية النساء ينظرن إلى المواقع السياسية على أنها أهم أشكال القيادة في الأردن.

- دراسة Murage (٢٠١٧)، بعنوان: "**مساهمة منظمات المجتمع المدني CSOs في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وفعاليتها: حالة من حالات حركة مون النسائية في ميانمار**"، هدفت الدراسة للكشف عن حاجة الحكومة لاحتضان الحركة والتصرف وفقاً لذلك كحارس للديمقراطية لتأمين الفعالية السياسية للمرأة، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال دراسة واقع منظمات المجتمع المدني في ميانمار، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تسعى للمساواة بين الجنسين ولكسر الحواجز الثقافية والاجتماعية أمام دخول المرأة إلى المناصب القيادية من خلال توعية أفراد المجتمع بقضايا النوع الاجتماعي وآثار التنميط الجنسي.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة لكونها تبحث بموضوع التحديث السياسي وانعكاسه على فجوة النوع الاجتماعي في الأردن، فيما تناولت الدراسات السابقة ومنها دراسة ردايدة (٢٠٢٣) اتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة ٢٠٢٤ على أساس حزبي، أما دراسة النحلاوي (٢٠٢١) فتناولت واقع إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وتناولت دراسة الشريدة، (٢٠٢١) درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية في صنع القرار التربوي في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر القادة التربويين في مركز الوزارة، بينما تناولت دراسة الشلبي (٢٠٢٠) واقع النوع الاجتماعي في بلديات السلط، ودراسة المجالي والخاروف (٢٠١٩) وتناولت إنجازات المرأة القيادية الأردنية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة، وتستمد الدراسة أهميتها بكونها ربطت بين متغيرين لم يتم الربط بينهما في الدراسات السابقة.

□

المبحث الأول:
تحليل لفجوة النوع الاجتماعي وخطة التحديث السياسي في الأردن

المطلب الأول: مؤشرات فجوة النوع الاجتماعي في الأردن:

يحتل الأردن في معظم مؤشرات النوع الاجتماعي الدولية، مرتبة متدنية للغاية، حيث وضع أحدث مؤشر للتنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) الأردن في أدنى خمس دول للمساواة بين (١٦٦) دولة، بقيمة بلغت (٠.٨٦٨)، كما كان مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في الأردن بقيمة (٠.٤٥)، حيث احتل المرتبة (١٠٩ من أصل ١٦٢) دولة في عام ٢٠١٩، مما يشير إلى تناقض الكبير بين التحصيل العلمي للمرأة والمشاركة الاقتصادية والسياسية، كما صنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين عام ٢٠٢١، الأردن في المرتبة (١٣١ من بين ١٥٦) دولة بتحقيقه الدرجة (٠.٦٣٨)، وتشير هذه النتيجة إلى تحسن ملحوظ مقارنة بتقرير عام ٢٠٢٠ عندما احتل الأردن المرتبة (١٣٨) وحقق نتيجة إجمالية بتحقيقه درجة قدرها (٠.٦٢٣)، وبالرغم من ذلك، ونظراً لإضافة المزيد من البلدان في الترتيب والانحدار في ترتيب بلدان أخرى، وشهد الأردن انخفاضاً كبيراً في المؤشر الفرعي للصحة والبقاء (تراجعاً من المرتبة ١٠٣ إلى ١٤٥) دولة، وكذلك شهد تراجعاً في التمكين السياسي (من المرتبة ١١٣ إلى ١٤٤) دولة، كما تراجعت مشاركة المرأة في البرلمان والحكومة في السنوات الأخيرة، مع وجود عدد أقل من النساء في المناصب الوزارية والنساء المنتخبات للبرلمان (تقارير دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢٣: ١٤).

ووفقاً لتقرير البنك الدولي فقد حافظ الأردن على مرتبته منذ عام ٢٠٢١ وهي (٤٦.٩ من 100)، كما تم إقرار قانون معدل لقانون العمل في شهر نيسان عام ٢٠٢٣، والذي تم فيه تعديل عدد من المواد التي ستنعكس إيجاباً على مرتبة الأردن في التقرير في مؤشري العمل والأجر في تقرير عام ٢٠٢٤، والجدول التالي يبين وضع الأردن في المؤشرات الدولية المتعلقة بالمرأة (٢٠٢١-٢٠٢٢).

جدول رقم (١):

وضع الأردن في المؤشرات الدولية المتعلقة بالمرأة (٢٠٢١-٢٠٢٢)

المؤشر	قيمة مؤشر الأردن	مؤشرات متعلقة بالنوع الاجتماعي	
مؤشر الفجوة بين الجنسين ٢٠٢٢	الترتيب عالمياً: ١٤٦/١٢٢ دولة الدرجة: ٠.٦٣٩	المشاركة والفرص الاقتصادية: ٠.٥٣٧	
		الالتحاق بالتعليم: ٠.٩٩٣	
		الصحة وبالقاء على الحياة: ٠.٩٥٧	
		التمكين السياسي: ٠.٠٦٩	
مؤشرات المرأة وانشطة العمال والقانون ٢٠٢٢	الدرجة ٤٦.٩	التنقل: ٢٥	الوالدية: ٤٠
		مكان العمل: ٠	ريادة الأعمال: ١٠٠
		الاجور: ٧٥	الاصول: ٤٠
		الزواج: ٢٠	المعاش التقاعدي: ٧٥
مؤشر تنافسية المواهب العالمية ٢٠٢١	الترتيب عالمياً: ١٣٤/٦٣ دولة الدرجة: ٤٧.٠٨	اكتساب مهارات المعرفة العالمية: ٧٨	
		المحافظة على المواهب: ٥٧	
		التمكين: ٤٥	
		التنمية: ٧٨	

المصدر: الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٣-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

يلاحظ من الجدول أن ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المتعلقة بالمرأة للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢)، ففي مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٢ فقد جاء حسب الترتيب عالمياً (١٤٦/١٢٢) دولة، والدرجة (٠.٦٣٩)، وذلك حسب المؤشرات الفرعية هي: (المشاركة والفرص الاقتصادية) بدرجة (٠.٥٣٧)، والالتحاق بالتعليم بدرجة (٠.٩٩٣) والصحة والبقاء على الحياة بدرجة (٠.٩٥٧) والتمكين السياسي بدرجة (٠.٠٦٩)، فيما حصلت مؤشرات المرأة وأنشطة العمال والقانون لعام ٢٠٢٢ في الأردن على درجة (٤٦.٩)، ومن خلال مؤشرات التنقل بدرجة (٢٥) والوالدية بدرجة (٤٠) وريادة الأعمال بدرجة (١٠٠) والأجور بدرجة (٧٥) والأصول بدرجة (٤٠) والزواج بدرجة (٢٠) والمعاش التقاعدي بدرجة (٧٥)، بينما حصل في مؤشر تنافسية المواهب العالمية للمرأة في الأردن لعام ٢٠٢١ على الترتيب (١٣٤/٦٣) دولة عالمياً وبدرجة (٤٧.٠٨) من خلال مؤشرات فرعية هي: اكتساب مهارات المعرفة العالمية بدرجة (٧٨) والمحافظة على المواهب بدرجة (٥٧) والتمكين بدرجة (٤٥)

والتنمية بدرجة (٧٨).

عانى المجتمع الأردني من فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات والأصعدة، مما دفع الأردن لتكريس جهوده لسد الفجوة من خلال إصدار الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (٢٠٢٠-٢٠٢٥) والتي يطلق عليها (إستراتيجية المرأة)، والتي ارتكزت بشكل أساسي على أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي عكست الأهداف التي يسعى الهدف الخامس إلى تحقيقها، وضمت (٣٢) مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة، كما تساهم عدد من الإستراتيجيات والخطط الرديفة في تحقيق الهدف، مثل: الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، ومصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل (٢٠٢١-٢٠٢٣)، والإطار الوطني للحماية من العنف الأسري، وتأكيداً لأولوية النوع الاجتماعي في مسار التنمية الوطنية، فقد التزم الأردن بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل "بيجين" والقرار الأممي (١٣٢٥) المرأة والأمن والسلام (الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، ٢٠٢٠-٢٠٢٥).

ومن خلال النظر إلى (رؤية الأردن ٢٠٢٥)، التي أطلقها الأردن عام ٢٠١٥، والإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠) وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (٢٠١٨-٢٠٢٢)، فهي جميعها ترسم الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص الاستثمارية وتأسيس العديد من صناديق الدعم لزيادة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، مثل صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، والتركيز على مشروعات التدريب والتأهيل للحد من البطالة التي تستهدف الالاف من الشباب تمهيداً لإدخالهم سوق العمل، وزيادة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى (٢٤%) من خلال تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية.

شهدت الدولة الأردنية نشاطاً ملحوظاً للنهوض بواقع المرأة الأردنية، وتفعيل مشاركتها في جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية المتواجدة في الأردن، وإبراز أهمية تعزيز دورها ومكانتها في مسيرة التنمية، فتم انشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة، بالإضافة إلى تعزيز ودمج المرأة في الكثير من المؤسسات التي أكدت على حقوق المرأة ومساواتها وزيادة اندماجها في التنمية.

المطلب الثاني: خطة التحديث السياسي لعام ٢٠٢١ والتمكين السياسي للمرأة الأردني:

استكمالاً لمسيرة التحديث السياسي الأردنية، تم تشكيل اللجنة الوطنية لتحديث منظومة السياسة في عام ٢٠٢١، والتي تكونت من مختلف شرائح المجتمع الأردني السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، وكان من أهم أهدافها الاهتمام بفئة الشباب والمرأة كونهما يشكلان شريحة واسعة من المجتمع الأردني، وكانت مرجعية عملها الأوراق النقاشية الملكية التي مثلت محدد رئيس في رسم خارطة طريق للدولة الأردنية في مجال التحديث السياسي، وإحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية تضمن مواصلة عملية التحديث السياسي لضمان الحق في ممارسة الحياة البرلمانية والحزبية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢١).

ومن أهم لجان التحديث السياسي، لجنة تمكين المرأة، حيث وضعت اللجنة مجموعة من التوصيات لتمكين المرأة، وذلك ضمن ثلاثة محاور، الآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة، الأطر التشريعية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والأنماط الفكرية، ومن التوصيات المتصلة بالآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة، إيجاد ضمانة دستورية لتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، وحمايتها من جميع أشكال التمييز، والإيعاز للحكومة ولديوان التشريع والرأي للأخذ بمبدأ تأنيث النصوص التشريعية عند إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، لما لذلك من أثر على تطوير الثقافة المجتمعية والحد من النظرة النمطية لأدوار كل من المرأة والرجل، وبناءً على توصيات لجنة تحديث السياسات صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢م، وعُرف القانون الحزب بأنه تنظيم سياسي وطنيّ، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة، ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها، وفقًا للمادة (٣٥) من الدستور، أما قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، فقد نصَّ على أن كل أردني بلغ ثماني عشرة سنة شمسية من عمره الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب.

وتقسم الأردن إلى ثماني عشرة دائرة انتخابية محلية ودائرة انتخابية عامة واحدة على مستوى المملكة ويخصص لها جميعاً (١٣٨) مقعداً، هذا ويخصص للدوائر الانتخابية المحلية وفقاً لنظام القائمة النسبية المفتوحة (٩٧) مقعداً، حسب توزيع الدوائر الوارد في المادة (٨) فقرة (ب) من

القانون، ونصت الفقرة (ج) من المادة نفسها بأن يخصص للدائرة الانتخابية العامة وفقاً لنظام القائمة النسبية المغلقة (٤١) مقعداً تشكل بقوائم حزبية وفقاً لما يلي: وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التاليين، ووجود شاب أو شابة يقل عمره عن (٣٥) سنة ضمن أول خمسة مرشحين، وأنشئ في الهيئة المستقلة للانتخاب (سجل للأحزاب)، ويكون أمينًا للسجل يتابع شؤون الأحزاب وسجلاتها، وتحديث قوائم الأحزاب ونشرها، ومجلس خاص بالأحزاب يتولى الموافقة على طلب التأسيس ومتابعة شؤون الأحزاب، والتأكد من الإنفاق المالي للأحزاب وفق هذا القانون، وإصدار التعليمات لتنفيذ أحكام القانون. وعند عقد المؤتمر التأسيسي للحزب خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ استكمال المتطلبات كافة، بشرط أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ألف شخص، وأن يكون المؤسسون من سكان (٦) محافظات على الأقل، بحيث لا يقل عددهم عن (٣٠) شخصاً من كل محافظة، وأن لا تقل نسبة الشباب بين سن ١٨ سنة و ٣٥ سنة عن (٢٠%) من عدد المؤسسين، وأن لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن (٢٠%) من عدد المؤسسين (المشاقبة، ٢٠٢٣).

أشار قانون الانتخاب لتعزيز تمثيل النساء السياسي وذلك على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية العامة بحيث تنص المادة (٨/ج) على أن: "يخصص للدائرة الانتخابية العامة وفقاً لنظام القائمة النسبية المغلقة (٤١) معقداً من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تشكل بقوائم حزبية وفقاً لوجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين، وتضيف المادة (٩/ب) شرطاً على الكوتا النسائية وذلك من خلال النص على: "المترشحين على المقاعد المخصصة للنساء أو للمسيحيين أو للشركس والشيشان في الدوائر الانتخابية المحلية اختيار مسار الكوتا أو مسار التنافس الحر، ولا يعتبر الفائز عن طريق التنافس الحر ضمن الحد الأدنى المخصص للمترشحين على هذه المقاعد، ويتم ملء مقعد الكوتا من المترشحين الذين ترشحوا وفقاً لمسار الكوتا فقط"، مما يعني أن فرص النساء في تمثيل أوسع قد باتت ممكنة على نطاق أوسع مما مكنته قوانين الانتخابات السابقة واجتهادات الكوتا التي تضمنتها (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٢٢، ص ٣٢).

وينصُّ قانون الإدارة المحلية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١ على كوتا نسائية حددت بـ(٢٥%) من مقاعد مجلس المحافظة، بحيث تشغلها المرشحات ممن حصلن على أعلى الأصوات في الدائرة التي ترشحن لها ولم يحقق لهن عدد الأصوات الفوز عن طريق التنافس الحر (قانون الادارة المحلية رقم

(٢٢) لسنة ٢٠٢١، المادة (٣/ج))، ومنح القانون في المادة (٣/د) الوزير صلاحيات تعيين نساء مسجلات ضمن قائم الناخبين في حال لم تصل نسبة المرشحات من غير الفائزات نسبة ال(٢٥%) التي تحددها القانون، ونستنتج مما سبق أن الأردن يدرك تماماً أهمية إشراك المرأة في عملية صنع القرار ويسعى نحو تمكينها، ولكن وبرغم هذه الجهود لتعزيز تمثيل ومشاركة المرأة سياسياً إلا أن الأردن لا يزال يفتقر الى قوانين وأطر تحمي المرأة في حال تم التمييز ضدها.

المبحث الثاني:
خطة التحديث السياسي لعام ٢٠٢١ وانعكاساتها على تقليص فجوة النوع الاجتماعي

في التعديلات الدستورية لعام ٢٠٢٢ تم إعادة تسمية الفصل الثاني "بباب حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم" يتناول الفصل الثاني من الدستور كافة المواد المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات والتي هي جوهر المواطنة الكاملة والمتساوية، وهي: الحق في المساواة أمام القانون، والحق في العمل والتعليم، والحق في حماية الأسرة وتقوية أواصرها وكيانها، وحقوق الفئات الأكثر حاجة للحماية ككبار السن وذوي الاعاقة، والحرية الشخصية، وحرمة الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والحق في حرية الإقامة والتنقل، والحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ومنع الاستغلال والعمل الجبري، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية الرأي والتعبير، والحق في الاجتماع وتأسيس الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها، والحق في الحصول على المعلومة، والحق في سرية المخاطبات والمراسلات، والحق في تأسيس المدارس، والحق في تولي المناصب العامة والوظائف العامة، بالإضافة إلى واجب الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم والاجتماعي، وواجب خدمة الوطن في حالات الطوارئ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٢، ص ١٤).

وبالرغم من اشتمال عنوان الفصل على الأردنيين والأردنيات إلا أنه تم افتتاح الفصل بالمادة الخامسة: "الجنسية الأردنية تحدد بالقانون"، ونصت الفقرة السادسة من المادة (٦) نفس الفصل تنص على: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز" (التعديل المنشور في العدد ٥٧٧٠ تاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ من الجريدة الرسمية)، إن الاشارة إلى دعم المرأة وتمكينها وتحقيق العدل

والإنصاف المنصوص عليه في هذه المادة غير ممكن، حيث أن التمييز مازال قائماً من خلال الانتقاص المباشر من مواطنة المرأة والذي يحدد العلاقة السياسية بين المرأة والدولة بالأساس.

وقد واجهت المرأة في المجتمع الأردني تحديات عدة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، منها معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث أشارت المادة (٢/٦) من الدستور الأردني إلى أن الدولة تكّفل حق العمل وتكافؤ الفرص، وتشير المادة (٢٣) من الدستور الأردني إلى أن العمل حق لجميع المواطنين/ المواطنات، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به، كما تشير في الفقرة (د) من ذات المادة إلى أن الدولة تضع الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث، وتم في عام ٢٠٢٢ التعديل على نص المادة السادسة من الدستور، وذلك بإلغاء نص الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي: يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المتخلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال"، وكانت تنص الفقرة الخامسة على "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال"(الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته).

وهذا التعديل على رمزيته يشكل نقلة في تعاطي الدستور مع موضوع المساواة بين النساء والرجال في الأردن ويشكل حجر أساس تبنى عليه مطالبات قادمة بالمساواة ومحاربة التمييز في القانون والسياسية العامة، لأنه يؤسس إطاراً يحمي النساء من العنف ولا سيما بشكله السياسي فيما لو عرفه القانون المنبثق عن الدستور بهذا الشكل، وبرغم التعديلات الإيجابية هذه إلا أن لغة الدستور لا تزال في عمومها وفي بقية الأجزاء المشكلة له لغة تتبع ضمائر المذكر، وتعي الحركة النسوية في الأردن أن تعزيز وضع المرأة لا يتوقف على ضمير، إلا أن لغة الدستور بوصفها لغة قانونية أصلاً، لا بد لها من أن تكون واضحة ودقيقة تعكس نظرة وخطاباً متساويين لكل المواطنين دون استثناء.

لقد شهد الأردن تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وسد فجوة النوع الاجتماعي، وتمثل ذلك بتنفيذ الأردن لالتزاماته الدولية، من خلال تعميم خطة العمل الرئيسية التي انبثقت عن سياسة إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية بموجب كتاب رئيس الوزراء الأسبق عمر الرزاز رقم ٢٧٢٢٣/١١/٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٨ والتي تحث الوزارات على إدماج النوع الاجتماعي، والتأكد من الامتثال لذلك، كما تضمنت أعمال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في العام ٢٠٢١ تركيزاً على الدور الجوهري للمرأة بوصفها ركيزة أساسية من ركائز التقدم والإصلاح، حيث تم ضمن اللجنة الملكية تشكيل لجنة تختص بتمكين

المرأة وذلك للخروج بعدة توصيات ترتكز على تعزيز ووجود المرأة في صنع القرار وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية وتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في جميع القطاعات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢١)، والجدول التالي يوضح زيادة فرص وصول المرأة إلى المواقع القيادية في القطاع العام والخاص والمجتمعي والقطاع المدني والعسكري وفي الحياة السياسية دون تمييز.

جدول رقم (٢):

زيادة فرص وصول المرأة إلى المواقع القيادية في القطاع العام والخاص والمجتمعي والقطاع المني والعسكري وفي الحياة السياسية دون تمييز

المؤشر	قيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة
نسبة النساء في مناصب وزارية (٣.٢.٥ من مؤشرات أجندة المرأة العربية و ٥.٥.٢ من خطة التنمية المستدامة)%	٩.١	٢٠٢١	١٥
نسبة النساء في البرلمان (٣.٢.٢ من مؤشرات أجندة المرأة العربية و ٥.٥.١ من خطة التنمية المستدامة) مجلس النواب	١١.٥	٢٠٢١	٢٠
نسبة النساء في البرلمان (٣.٢.٢ من مؤشرات أجندة المرأة العربية و ٥.٥.١ من خطة التنمية المستدامة) مجلس الأعيان	١٠.٨	٢٠٢١	٢٠
نسبة النساء في مجالس المحافظات المجالس المحلية (٣.٢.١١/٣.٢.١٠ من مؤشرات أجندة المرأة العربية و ٥.٥.١ من خطة التنمية المستدامة	%٢٧.٨	٢٠٩	%٣٠
نسبة عضوية النساء في الأحزاب السياسية	٣٤.٧	٢٠٢١	%٢٠

وأصدر الأردن في ظل تحقيق المساواة بين الجنسين، العديد من الخطط والمشاريع والمبادرات، ومنها الخطة التنفيذية للمرأة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ والتي تضمنت محاورها: (٥٠) مبادرة و(٢٦٨) برنامج ومشروع، بلغ إجمالي تكلفتها ما يقارب (٢١٦.٢) مليون دينار، ويوضح الجدول التالي مجموع المبادرات والمشاريع والكلفة الكلية موزعة حسب الأهداف الإستراتيجية والمحاور للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

جدول رقم (٣):

المبادرات والمشاريع والكلفة الكلية موزعة حسب الأهداف الإستراتيجية والمحاور

للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥

الهدف الإستراتيجي	المحور	عدد المبادرات	عدد المشاريع	الكلفة الكلية (مليون دينار)
الهدف الإستراتيجي الأول: النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز القائم على أساس الجنس	التمكين الاقتصادي	٩	٨٥	١٣٤.٧
	التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار.	٣	٢٠	١.٢
	الحقوق الإنسانية	١٣	٤٣	٦٢.٤
الهدف الإستراتيجي الثاني: النساء والفتيات يتمتعن بحياة خالية من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس.	مجابهة العنف ضد النساء والفتيات	٨	٥٣	١٠.٩
الهدف الإستراتيجي الثالث: الأعراف والاتجاهات والادوار الاجتماعية الإيجابية تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	الثقافة المجتمعية	٨	٢٤	٢.٣
الهدف الإستراتيجي الرابع: المؤسسات تنفذ وتضمن استدامة سياسات وهياكل وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية.	إدماج منظور النوع الاجتماعي على المستوى المؤسسي في القطاعين العام والخاص.	٩	٤٣	٤.٦
المجموع		**٥٠**	**٢٦٨**	**٢١٦.٢**

الهدف الإستراتيجي ١ : النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز القائم على أساس الجنس

مؤشرات القياس	قيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة ٢٠٢٥
معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء ١٥ سنة فأكثر (الإحصاءات%)	%١٤.٠	٢٠٢١	%٢٠
نسبة البطالة بين النساء ١٥ سنة فاكثر (الإحصاءات/ جزء من مؤشر ٨.٥.٢ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة %	%٣٠.٧	٢٠٢١	%٢٥
نسبة النساء في السلطة التشريعية (جزء من مؤشر ١٦.٧.١ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة) %	%١٥.٤	٢٠٢٠	%٢٥
نسبة النساء في المناصب الإدارية (٥.٥.٢ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة ومؤشر ١٦.٧.١ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة)%	%٦٠.٣	٢٠٢٠	%٦٣
نسبة النساء في السلطة القضائية (جزء من مؤشر ١٦.٧.١ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة)%	%١٥.٤	٢٠٢١	%٣٥
نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لبيت حاجتهن في تنظيم الأسرة بطرق حديثة (٣.٧.١ من مؤشرات خطة التنمية المستدامة) %	%٥٦.٧	٢٠١٩	%٦٥

المصدر : الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٣-٢٠٢٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

شهد العام ٢٠٢٢ صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، وقد تضممن البرنامج في مجال تمكين المرأة تنفيذ إستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، ومراجعة البيئة التشريعية لتمكين المرأة اقتصادياً، وإعداد وتنفيذ خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي، وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتحسين مرتبة الأردن في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وتطوير مؤشر وطني لرصد وتتبع المشاركة الاقتصادية للمرأة (رئاسة الوزراء، ٢٠٢٣).

يتضح من الجدول أن الهدف الإستراتيجي الأول من الأهداف الإستراتيجية والمحاور للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥، ومضمونه" النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز القائم على أساس الجنس"، قد تضمن التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تسعة مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٨٥) وتكلفة (١٣٤.٧) مليون دينار، فيما طرح التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار من خلال (٣) مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٢٠) وتكلفة (١٠٢) مليون دينار، والحقوق الإنسانية من خلال (١٣) مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٤٣) وتكلفة (٦٢.٤) مليون دينار، أما الهدف الإستراتيجي الثاني فقد طرح الحد من العنف ضد النساء والفتيات من خلال ثمانية مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٥٣) وتكلفة (١٠.٩) مليون دينار، والهدف الإستراتيجي الثالث والمتعلق بالثقافة المجتمعية للمرأة، فقد طرح من خلال ثمانية مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٢٤) وتكلفة (٢.٣) مليون دينار، فيما طرح الهدف الإستراتيجي الرابع والمتعلق بإدماج منظور النوع الاجتماعي على المستوى المؤسسي في القطاعين العام والخاص من خلال تسعة مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٤٣) وتكلفة (٤.٦) مليون دينار، بمجموع بلغ من خلال (٥٠) مبادرات بعدد مشاريع بلغ (٢٦٨) وتكلفة (٢١٦.٢) مليون دينار.

ومن أهم المؤشرات التي تناولها الهدف الإستراتيجي الأول، معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء (١٥) سنة فأكثر من خلال قيمة أساس بلغت (١٤.٠) خلال عام ٢٠٢١، والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ (٢٠)، أما مؤشر نسبة البطالة بين النساء ١٥ سنة فأكثر من خلال قيمة أساس بلغت (٣٠.٧) خلال عام ٢٠٢١، والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ (٢٥)، ومؤشر نسبة النساء في السلطة التشريعية من خلال قيمة أساس بلغت (١٥) خلال عام ٢٠٢٠، والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ (٢٥)، ومؤشر نسبة النساء في المناصب الإدارية من خلال قيمة أساس بلغت (٦٠.٣) خلال عام ٢٠٢٠،

والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ (٦٣)، ومؤشر نسبة النساء في السلطة القضائية من خلال قيمة أساس بلغت (١٥.٤) خلال عام ٢٠٢١، والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ (٣٥)، ومؤشر نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لبيت حاجتهن في تنظيم الأسرة بطرق حديثة من خلال قيمة أساس بلغت (٥٦.٧) خلال عام ٢٠١٩، والقيمة المستهدفة لعام ٢٠٢٥.

وفي مطلع عام ٢٠٢٣، تم البدء بتنفيذ إستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، والتي تدعو إلى إجراءات فعالة في مجال السياسات لسد الثغرات التشريعية وتوفير الحماية القانونية، وثقافة وبيئة عمل داعمة، والحصول على رعاية جيدة للاطفال، وتوفير وسائل نقل أمنة ومن أبرز ما تم العمل عليه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ ما يلي (البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، ٢٠٢٣):

- **مشروع متجر المرأة الإلكتروني عبر منصة مكاني:** يقدم المشروع الدعم التقني والتجاري، وتوفير فرص التدريب لأصحاب المشاريع، كما تم تدريب المتقدمين للمشاريع التجارة الإلكترونية، وتم إنشاء (١٠٠) متجر إلكتروني بدعم من منصة مكاني.
- **مشروع إنشاء برامج حاضنات أعمال لتحويل النساء من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم:** تم تحديد محافظات (الكرك، عجلون، جرش، الزرقاء، إربد)، لإنشاء برنامج حاضنات الأعمال فيها، حيث سيتم منح السيدات تمويل لمشاريعهن بعد خضوعهن لتدريبات ريادية وتخص أدارتهن للمشاريع لضمان نجاحهن.
- **تقديم منح تمويلية لمؤسسات مجتمع محلي:** تم الموافقة على تمويل (١٤) جمعية في عام ٢٠٢٣ للبدء في مشاريع لتمكين المرأة والموزعة على محافظات الكرك والأزرق وعجلون وجرش والزرقاء والرمثا وإربد وعين الباشا.
- **بناء قدرات وتوجيه ومتابعة النساء:** تم تدريب ٢٢٠٠ سيدة داخل وحدات تمكين المرأة في البلديات في مناطق المشروع الكرك، الأزرق، عجلون، جرش، الزرقاء، إربد، وفي المرحلة الثانية سيتم توفير تدريبات خاصة بكتابة المشاريع والميزانيات المالية والتسويق وحقوق العمل وسيتم تقديم الإرشاد المهني للنساء اللاتي لديهن مشاريع منزلية لتعزيز مهارتهن في ريادة الأعمال ومعرفتهن بالأسواق والفرص المالية والأدوات عبر الإنترنت ووضع خطط سلاسل الإمداد.

فيما قامت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة والتي تم تشكيلها في عام ١٩٩٢ بالعمل مع عدد من القانونيين والناشطين لوضع المكاسب التشريعية السريعة، وتمت الموافقة على التعديلات المطلوبة في

قانوني العمل والضمان الاجتماعي من قبل مجلسي النواب والأعيان وتم نشرها في الجريدة الرسمية لتصبح التعديلات سارية المفعول، ومن أبرز تعديلات قانون الضمان الاجتماعي هو شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة، أما وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد قامت بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات، كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ومن أهم مخرجات التحليل مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي: جاء الأردن في المرتبة (١٢٢) من أصل (١٤٦) دولة مشاركة في التقرير للعام 2022 فيما أنه قد حصل على المرتبة (١٣١) من أصل (١٥٦) في التقرير لعام ٢٠٢١، ومن أبرز نقاط القوة هي ركيزة التحصيل العلمي، وركيزة التمكين السياسي، أما بالنسبة لنقاط الضعف فهي ركيزة المشاركة الاقتصادية، وركيزة الصحة ومتوسط العمر الصحي المتوقع (البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، ٢٠٢٣).

مما سبق ترى الباحثة وأن المساواة بين الجنسين من الأهداف التنموية ذات التأثير المباشر على تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث إن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن وتعزيز السلم المجتمعي، إذ يشير الهدف السادس عشر إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، تتسم بالعدل والحوكمة الرشيدة، وتحقيق السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال القائم على العدالة وسيادة القانون كقنوات مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن أن يتحقق القضاء على الفقر دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن، وسعى الأردن لتحقيق الاستقرار وضمان حقوق الإنسان والحكم الرشيد، كما خطى خطوات نحو الانفتاح السياسي والتعددية والمشاركة العامة وتعزيز النهج الديمقراطي فيها وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتبنى خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، وجرى تعديل العديد من التشريعات المتعلقة بتأسيس الأحزاب، وإجراء الانتخابات النيابية، وتشكيل الجمعيات، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون، وفي مجال التمكين السياسي، خصص قانون الإدارة المحلية (٢٥%) من المقاعد في كل من المجالس البلدية ومجالس المحافظات للنساء، كما رفع قانون الانتخاب لعام ٢٠٢٢ المقاعد المخصصة للمرأة إلى (١٨) مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية، وأوجب على الأحزاب السياسية أن تضمن أن يكون (١٠%) من مرشحيها من النساء.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى بيان طبيعة تأثير خطة التحديث السياسي على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في الأردن، وتبين من خلال الدراسة أن محور المرأة كان من أكثر المحاور التي ركزت عليها خطة التحديث السياسي، وبرز ذلك من خلال توصيات لجنة المرأة في منظومة التحديث السياسي والتعديلات الدستورية وقوانين الانتخاب وقوانين الأحزاب، بالإضافة إلى خطط التحديث الاقتصادي والتي استهدفت بمجملها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتقليص فجوة النوع الاجتماعي، وتبين أن مشكلة مساهمة المرأة السياسية ليست في جوهرها قانونية ولا دستورية، فالدستور والقانون الأردني لا يضعان عقبات في وجه المشاركة السياسية للمرأة، فالواقع الاجتماعي بعاداته وقيمه وثقافته الذكورية هو العائق الأكبر في مساهمة المرأة السياسية، فالمرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات كمنفذة وليس كصانعة أو مشاركة في صناعة القرارات، وخاصة في القضايا التي تقع ضمن اهتمامها، فالمرأة الأردنية لم تستفد كثيراً من أجواء الديمقراطية والحريات العامة بعد عام ١٩٨٩، فنسب مشاركتها في الحياة السياسية بقيت ضعيفة وغير متناسبة مع وزنها النوعي والعددي.

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تعد الحماية الدستورية لمبدأ المساواة من أهم أشكال الحماية للمرأة، فقد ورد في المادة السادسة في الفقرة الأولى منه بخصوص الحق في المساواة؛ إذ نصَّ على أن: "الأردنيون أمام القانون سواء ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين". ولم يرد النص صراحة على حظر التمييز على أساس الجنس، بل وردت مجموعة لأسس التمييز المحظورة مغلقة وليست مفتوحة في المادة ١/٦ في الدستور، وهي العرق، أو اللغة، أو الدين.
- بينت الدراسة أن العوامل السياسية تشكل محدد رئيسي في تعميق فجوة النوع الاجتماعي من خلال ما تتضمنه من توزيع المراكز العليا في الدولة وإقرار السياسات المتعلقة بالمرأة، ووجود تفاوت في مستويات الوعي بين الذكور والإناث (لصالح الذكور)، الناتج عن اختلاف مستويات التعليم بين الطرفين، وأن الدولة هي التي تدفع باتجاه تغيير الأدوار التقليدية للمرأة إلى أدوار جديدة مبنية على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص من خلال السياسات والبرامج والقوانين التي تتبناها.

- يجد المتتبع لواقع فجوة النوع الاجتماعي أن هناك تحسناً في وضع المرأة السياسي في الأردن وقد ظهر ذلك واضحاً في مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها، ومن أهمها تعديل كثير من القوانين التي ترتبط بالمشاركة السياسية للمرأة ومن أهمها التعديلات الدستورية وقانوني الانتخاب والأحزاب.
- تبنت الحكومة الأردنيّة المصادقة في آذار ٢٠٢٠ على السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي وخطة تنفيذها، وذلك بهدف مأسسة الجهود المبذولة، وتعزيز إمكانات المؤسسات لتنفيذ سياسات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

- تعديل المادة (١١/أ/٤) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ برفع نسبة تمثيل النساء عند التأسيس.
- وضع خطة وطنية لزيادة نسبة مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام من خلال رفع نسبة تمثيلهن في المواقع القيادية العليا في الدولة.
- التأكيد على تبني كافة السلطات والوزارات والمؤسسات سياسات مراعية للنوع الاجتماعي، ومتابعة التنفيذ وتقديم تقارير مستجيبة موحدة للنوع الاجتماعي تتواءم مع توجهات الدولة، والحرص على تمكين النساء من أخذ فرص عادلة لتولي مواقع صنع القرار.
- تحديد حصص مخصصة للمرأة في المواقع القيادية والإشرافية في القطاع العام، ليشغلن وزيرات وأمينات عامات للوزارات.
- إعداد الدراسات والأبحاث من قبل المتخصصين لتحديد المعوقات التي تؤثر على فجوة النوع الاجتماعي ووضع الحلول العلمية الصحيحة للتقليل من تأثيرها على مشاركة المرأة في التنمية الشاملة.
- تعميم منظور النوع الاجتماعي في القطاع العام، واستحداث هياكل تنظيمية على تماس مع صانع القرار بمستوى وحدات، ليتسنى لها مراجعة خطط المؤسسة ومدى تضمينها للنوع الاجتماعي، وذلك لتمكين العاملين والعاملات في مجال قضايا النوع الاجتماعي.

المراجع

المراجع العربية:

- الأمم المتحدة (الاسكوا)، **العدالة بين الجنسين والقانون**، بيروت: مطبوعات ساحة رياض الصلح، ٢٠٢٢.
- البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، **تقرير تقدم سير العمل خلال النصف الأول (كانون الثاني- حزيران) للعام ٢٠٢٣.**
- تقارير **دائرة الإحصاءات العامة** لعام ٢٠٢٣.
- التل، سهير، **الحركة النسائية الأردنية**، عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- الجريبيع، محمد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة"، **ندوة المرأة والمشاركة السياسية**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، الأردن، ٢٠٠٠.
- حوسو، عصمت، **الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٣-٢٠٢٥، **اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.**
- درادكة، تمارا، **أثر تقارير منظمة Human Rights Watch على حقوق المرأة في الأردن "دارسة فقهية قانونية مقارنة**، (أطروحة دكتوراه)، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٣.
- الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته.
- ردايدة، رمزي، **واقع الحكم الرشيد في الأردن: دراسة مؤشرات البعد السياسي**، عمان: جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، ٢٠٢٢.
- الشريدة، ميسون، **درجة مشاركة القيادات النسائية الأردنية في صنع القرار التربوي في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر القادة التربويين في مركز الوزارة**، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢١.
- الشلبي، آلاء، **واقع النوع الاجتماعي في بلديات السلط**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ٢٠٢٠.

- صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، **إدماج الجندر إطار مفاهيمي منهجية وعرض لممارسات جيدة في البلاد العربية**، عمان، ٢٠٠١.
- الضلاعين، معتصم، **الجندر فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية**، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.
- العمار، نيران، **حقوق المرأة السياسية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية**، (أطروحة دكتوراه)، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن. ٢٠٢٢م.
- قانون الإدارة المحلية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١.
- قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، الجريدة الرسمية العدد (٥٧٨٢).
- قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦.
- قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن، ٢٠٢٢.
- المجالي، وسن، الخاروف، أمل، **إنجازات المرأة القيادية الأردنية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٩.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإطار العام للمساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) في الأردن، ٢٠٢٢.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، **تقرير لحالة البلاد ٢٠٢١، محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام (التنمية السياسية)**، عمان، الأردن، ٢٠٢١.
- مجلس الوزراء، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧).
- المشاقبة، أمين، **الأحزاب السياسية: (أطروحات نظرية وعملية: الحالة الأردنية)**، عمان، دار الآن للنشر، ٢٠٢٣.
- الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، ٢٠٢٣، متاح على الرابط: **www.pm.gov.jo**.
- النحلاوي، منى، **واقع إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٢١.
- نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٩.

- هنتغتون، صمويل، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٦.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقرير عام ٢٠٢١.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقرير عام ٢٠٢٢.
- اليونيفيم، **التنمية والنوع الاجتماعي**، ط٥، عمان، مطبعة أجيال، ٢٠٠٥.

المراجع الأجنبية:

- Al-Serhan, Amani, Gender, Leadership and Empowerment: The Case of Jordanian Women, Dirasat, **Human and Social Sciences**, 48 (2), 2021, 621-632.
- Murage, A. **The Contribution of Civil Society Organizations (CSOs) in Advancing Women's Political Participation and** Effectiveness**: A Case of the Mon Women Movement in Myanmar**. Heinrich Boll Stiftung, Myanmar, 2017.
- UN Women, Resource book for mainstreaming gender in uncommon programming at the country level, 2018 **www.jordan.unwomen.org.**